(١١)

الجامعات المصرية بين التحديات والقصور الذاتى

من الثابت تاريخياً أن الجامعة المصرية ظلت منذ نشأتها وحتى أوائل الستينات حكراً على أبناء الطبقات العليا فى المجتمع المصرى باستثناء بعض الطلاب المتفوقين الذين ينتمون إلى الطبقات الشعبية. ومع تحقيق المجانية الكاملة للتعليم الجامعى عام ١٩٦٢ استطاعت جميع الشرائح الاجتماعية الحصول على فرص متكافئة من التعليم تطبيقاً للتوجهات الناصرية التى اعتمدت على التعليم كوسيلة أساسية لإذابة الفوارق الاجتماعية بين الطبقات ولتحقيق الحراك الاجتماعى فيما بينها.

وإذا كانت هذه السياسة تمثل الوجه المضئ لثورة يوليو فى مجال التعليم عموماً والتعليم الجامعى على وجه اخصوص إلا أنها انطوت على جوانب أخرى غير مضيئة تمثلت فى سيطرة البيروقر طية والهيمنة الأمنية المباشرة وغير المباشرة على أجواء التعليم الجامعى وبرامجه خصوصاً بعد دخول الأمن إلى حرم الجامعات فى منتصف الخمسينات وتعيين وحدات الاتحاد الاشتراكى بالكليات وتأسيس القطاع الجامعى للاتحاد الاشتراكى وبهذه الإجراءات وغيرها نجحت ثورة يوليو فى تعبئة الطلاب وأساتذة الجامعات لصالح القيادة السياسية للثورة خصوصاً بعد أن تلقت الجامعات أول درس فى الانصياع فى إطار ما عرف بحركة التطهير حيث تم اعتقال وإبعاد العديد من الأساتذة والطلاب الذين طالبوا بعودة الديموقراطية ورجوع الجيش إلى ثكناته عام ١٩٥٤. كما قامت السلطة السياسية باستقطاب بعض أساتذة الجامعات للدفاع عن النظام الحاكم.

هذا وقد تعددت القوانين التى أصدرتها السلطة السياسية من أجل إعادة صياغة المنظومة الجامعية وفى الوقت نفسه إحكام السيطرة عليها بالقانون والإجراءات التنظيمية والبيروقراطية ومنذ تلك اللحظة بدأ صراع الأدوار فى الجامعة بين موقفها كمؤسسة حكومية وبين رسالتها فى إنتاج المعرفة العلمية وتطوير المجتمع حيث حوصرت التوجهات النقدية وأصحاب الرؤى المخالفة للقيادة السياسية داخل الجامعات وأصبح الهدف الأساسى للسلطة السياسية ضمان الاستقرار الجامعى. ومنذ ذلك التاريخ أصبح اشتغال الطلاب الجامعيين بالسياسة عملاً غير مشروع إلا فى الحدود التى يرسمها النظام الحاكم والتى تعنى الولاء المطلق لهذا النظام وتوجهاته وسياساته وبانتهاء الفترة الناصرية ومجئ السادات إلى السلطة عام ١٩٧٠ برز على الساحة المصرية نظام اقتصادى – اجتماعى مغاير جذرياً للتوجهات الاشتراكية التى تميزت بها الحقبة الناصرية. إذ بدأت حركة التحول من الاقتصاد الموجه إلى الانفتاح والاقتصاد الحر حيث استعاد كبار الملاك ورجال الأعمال والمال نفوذهم الاقتصادى وهيمنتهم على صنع القرارات الوطنية.

وقد تزامن مع هذه التطورات بروز الحقبة النفطية بعد ارتفاع أسعار النفط عقب حرب أكتوبر ١٩٧٣ وكان لذلك انعكاساته على مجمل الأوضاع المجتمعية ولعل أبرز نتائجها تدفق الهجرة المصرية إلى بلاد النفط فى إطار تشجيع الدولة. وإذا كانت الجامعات المصرية قد شهدت فى تلك الفترة نمواً ملحوظاً فى أعداد الطلاب فضلاً عن التوسع فى إنشاء الجامعات الاقليمية فى طنطا والمنصورة والزقازيق وحلوان والمنيا والمنوفية خلال الفترة من ١٩٧٢-١٩٧٩ إلا أن القرار السياسى الخاص بالتوسع فى هذه الجامعات الإقليمية كان له آثاره السلبية التى تمثلت فى التعجل فى إصدار قرارات الإنشاء دون الاستعداد الكافى سواء بإقامة المبانى اللائقة أو بتوفير أعضاء هيئات التدريس ومتطلبات البحث العلمى. مما جعل هذه الجامعات الإقليمية تعتمد كلياً فى البداية على الانتدابات من الجامعات الأقدم فى

القاهرة والاسكندرية وعين شمس. ولا تزال الجامعات الإقليمية تعانى من هذه القصورات البنيوية حتى اليوم فضلاً عن غياب دورها فى تنمية المعرفة العلمية بسبب اقتباسها واعتمادها على المقررات الدراسية فى الجامعات الأم.

أما حقبة مبارك (١٩٨١) فقد شهدت تراجعاً متواصلاً فى دعم الدولة للخدمة التعليمية. وقد تجسد ذلك بالنسبة للتعليم الجامعى فى إعدة المصروفات فى مستوى الدراسات العليا (دبلوم – ماجستير ودكتوراه) وذلك خلافاً للنص الدستورى الذى يؤكد مجانية التعليم فى مختلف مراحله (المادة ٢٠ من دستور١٩٧١) علاوة على الصيغ التعليمية التى ابتكرها المجلس الأعلى للجامعات والتى يتحمل فيها الطالب تكلفة تعليمه وتتمثل فيما عرف بنظام الانتساب الموجه والتعليم المفتوح والانتساب العام وهى صيغ تعكس معايير الاقتصاد الحر وتستند إلى نصائح وتعليمات البنك الدولى وصندوق النقد الدولى التى تزعم أن العائد الاقتصادى للاستثمار فى التعليم الأساسى أعلى من التعليم الثانوى وهذا أعلى من التعليم الجامعى وبالتالى فإن عائد التعليم العالى قد يكون عائداً سلبياً.

وفى إطار هذه التطورات التى بدأت منذ الانفتاح ظهرت توجهات التوسع فى تأسيس المدارس الخاصة ومدارس اللغات الخاصة والتى توجت عام ١٩٩٢ بإصدار القانون ١٠١ لعام ١٩٩٢ بإنشاء الجامعات الخاصة وتم تنفيذ هذا القانون عام ١٩٩٦ بإنشاء أربع جامعات خاصة هى: جامعة ٦ أكتوبر وجامعة ٦ أكتوبر للعلوم الحديثة والآداب وجامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا وجامعة مصر الدولية. وتم وضع لائحة تنفيذية لهذه الجامعات ويلاحظ أن معظم هذه الجامعات تفتقر إلى هياكل تعليمية مستقلة بل لا تزال معتمدة على إعارة وانتداب أعضاء هيئات التدريس من الجامعات الحكومية. ويضاف إلى الجامعات الخاصة ظهور الجامعات الأجنبية البريطانية والفرنسية والألمانية والكندية والتى يعتمد التعليم فيها على لغة

دولها. وإذا كان المبرر الرسمى المعلن لتشجيع التوسع فى التعليم الجامعى الخاص والأجنبى هو التخفيف من الضغوط على الجامعات الحكومية واستيعاب الطلب المتزايد على التعليم الجامعى إلا أن ذلك لم يتحقق حتى الآن فلا يزال أعداد الملتحقين بالجامعات الخاصة والأجنبية محدوداً بسبب رسومها الباهظة واستخدامها للغات الأجنبية فى التدريس. ويبدو أن إمكانياتها الحالية لا تسمح باستيعاب أعداد أكبر للالتحاق بها. ولا شك أن هذا التباين فى مسارات التعليم الجامعى بين الحكومى والخاص والأجنبى قد أسفر عن زيادة الفجوة الطبقية بين الشرائح الاجتماعية المختلفة وأدى إلى تآكل تكافؤ الفرص بين الخريجين حيث لم يثبت أن الجامعات الخاصة والأجنبية تقدم تعليماً أفضل لطلابها بل من المحتمل أنها تتيح لهم فرصاً أفضل للعمل.

التحديات الراهنة:

فى ضوء استعراضنا للتأثيرات الايجابية والسلبية لممارسات القيادة السياسية لثورة يوليو منذ عبد الناصر ومروراً بالسادات ووصولاً لفترة مبارك تبرز أمامنا مجموعة من التحديات التى تواجه الجامعات المصرية نوجزها على النحو التالى:

أولاً: استقلال الجامعات

رغم أن الخطاب الرسمى قد دأب منذ السبعينيات على تأكيد استقلال الجامعات مالياً وإدارياً بمعنى حق كل جامعة فى أن تضع لنفسها ما تراه من لوائح، وأكاديمياً بمعنى حق كل جامعة فى أن تنشئ من الكليات والتخصصات ما تشاء فى إطار احتياجات المجتمع إلا أن الجامعات لا تزال بعيدة عن الاستقلال الحقيقى فالدولة بحكم إنفاقها على الجامعات تتولى تعيين القيادات الجامعية رؤساء الجامعات ونوابهم وأمناء الجامعات. ويتولى رؤساء الجامعات تعيين العمداء والوكلاء ورؤساء الأقسام بشرط موافقة السلطات الأمنية.

ويشار فى هذا الصدد إلى أن اجامعات المصرية ظلت تحتفظ باستقلالها الذاتى حتى أزمة مارس ١٩٥٤ حيث أنهت حكومة الثورة استقلال الجامعة بادئة بحملة التطهير ثم بتغيير قانون الجامعات فى ١٩٥٨ ونسفت بذلك كل جوانب الاستقلال الجامعى. منذ ذلك الحين أصبحت الجامعات المصرية تابعة لسيطرة السياسية وملحقه بها وقد كان لكل جامعة قبل ثورة يوليو قانون مستقل بها ينظم شئونها الإدارية والأكاديمية كما توافرت لها قوانين مستقلة أخرى تنظم شروط توظيف أعضاء هيئات التدريس وما يرتبط بها من قضايا وكان يقوم بالعملية التنسيقية بين هذه الجامعات (القاهرة – عين شمس – الاسكندرية) المجلس الاستشاري للجامعات الذى أنشئ بالقانون رقم ٤٩٦ لعام ١٩٥٠ بيد أن استقلال الجامعات أخذ يتناقص مع القوانين اللاحقة التى أحكمت رباط المركزية بدعوى التنسيق. ففى عام ١٩٥٤ صدر قانون موحد رقم ٥٠٨ لإعادة تنظيم الجامعات المصرية وتبع ذلك حل المجلس الاستشارى للجامعات وإنشاء المجلس الأعلى للجامعات وفى عام ١٩٥٨ صدر قانون رقم ١٨٤ بشأن تنظيم الجامعات ونص على أن وزير التربية والتعليم هو الرئيس الأعلى للجامعات بحكم منصبه وفى عام ١٩٦١ أنشئت وزارة التعليم العالى وبعدها بعامين عُدل قانون تنظيم الجامعات بحيث أصبح وزير التعليم العالى هو الرئيس الأعلى لجامعات ومنذ ذلك الوقت برزت إشكالية استقلال الجامعة ودورها فى تطوير المجتمع من ناحية وبين كونها أداة لضمان السيطرة الفكرية والسياسية على الجامعة أساتذة وطلاباً وتوظيفها لخدمة أهداف النظام الحاكم. وقد تفاقمت هذه الإشكالية منذ السبعينيات من القرن العشرين بتزايد سلطة المؤسسة الأمنية داخل الجامعات.

وخلاصة القول أن الاستقلال الفعلى لجامعات المصرية لم يتحقق بعد رغم أهميته القصوى.

ويقودنا الوضع الراهن لقضية استقلال الجامعات إلى طرح بعض التساؤلات التى تدور حول كيفية تحقيق التوازن بين مبدأ الإدارة المستقلة للجامعة مع اعتمادها على التمويل الحكومى الذى يصل إلى ٧٥٪ من مجمل الميزانية، وما هى الحقوق التى تترتب على هذا التمويل؟

وهل يحق لوزير التعليم العالى أن يصدر توجيهاته للجامعات حتى بشأن قرارات مجالسها؟ وهل يكفى أن نستبعد التدخل الحكومى والأمنى كى تصبح الجامعات مستقلة تماماً؟

وهنا قد يحق لنا أن نستلهم الخبرة التاريخية الخاصة بالتعليم الجامعى فى مصر بالرجوع إلى أول قانون لتنظيم الجامعة المصرية الذى صدر عام ١٩٢٧ وعدل فى عامى ١٩٣٣ و١٩٣٥ وينص على أن الجامعة (تدير أموالها بنفسها) ويقوم على إدارتها مدير الجامعة (يدير الجامعة ويمثلها أمام الجهات الأخرى) ومجلس إدارة الجامعة (يختص بالجوانب المالية والإنشائية) ومجلس الجامعة (يختص بالجوانب العلمية والإدارية). ويلاحظ أن ذلك القانون قد راعى التوازن فى المسئولية بين المعينين من قبل السلطة السياسية والمنتخبين فبينما يعين مدير الجامعة بمرسوم فإن وكيل الجامعة كان ينتخب من مجلسها الذى يتكون فى أغلبه من أعضاء منتخبين من مجالس الكليات.

ثانياً: الحريات الأكاديمية فى الجامعات:

يشير تاريخ الجامعة المصرية منذ بدايتها الحكومية عام ١٩٢٥ إلى المعارك العديدة التى خاضتها من أجل الحفاظ على استقلالها الذى يحمل فى مضمونه الأساسى معانى ومقاصد الحرية الأكاديمية باعتبارها القيمة النهائية لتكامل ولاستمرارية المنظومة العامة للحريات. ولذلك حرص المشرع المصرى على تحديد اختصاص الجامعات تحديداً جامعاً إذ قررت المادة الأولى من قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لعام ١٩٧٢ أنها:

(تختص بكل ما يتعلق بالتعليم الجامعى من الإسهام فى رقى الفكر وتقدم العلم وتنمية القيم الإنسانية وتزويد البلاد بالمتخصصين والفنيين والخبراء وتوثيق الروابط الثقافية والعلمية مع الجامعات الأخرى والهيئات العلمية العربية والأجنبية).

ولاشك أن المشرع كان يؤكد من خلال هذه الصيغة على الرسالة الفكرية والعلمية السامية للجامعات وإنها لا تستطيع القيام بدورها على الوجه الأكمل إذا حاصرتها قيود التبعية لسلطة دينية أو سياسية أو تنفيذية من خارجها. هذا وقد ظهرت بدايات الدعوة للحرية الأكاديمية فى القرن ١٢ فى أوربا لمقاومة سلطات الحكومة والكنيسة واشتدت الدعوة فى أواخر القرن ١٨ وكانت البداية فى الجامعات الألمانية ثم انتشرت الدعوة فى الجامعات الأمريكية فى نهاية القرن التاسع عشر وما لبثت أن أصبحت جزءاً من أفكار فلسفة الحرية وانتشرت بصورة واسعة فى الجامعات الأوربية والأمريكية.

ويجمع العديد من الباحثين والمؤرخين على أن المجتمع المصرى سياسياً ودينياً واجتماعياً كان فى حاجة ملحة لوجود الجامعة تطلعاً للنهوض والرقى الفكرى والاستنارة وسعياً للتحرر من سطوة الاحتلال البريطانى ولكن حوصرت هذه الجامعة منذ ميلادها الحكومى عام ١٩٢٥ بالضغوط السياسية والدينية التى حالت دون قيامها بالدور التنويرى والنهضوى المفترض. إذ قوبلت كل محاولة للاقتراب من الحدود الفكرية الحداثية بمنتهى الحزم والقسوة وابرز مثال على ذلك أزمة طه حسين وكتابة (فى الشعر الجاهلى) والشيخ أمين الخولى ومحمد خلف الله أحمد ثم أزمة حامد نصر أبو زيد. فقد جسدت هذه الأزمات الفكرية المتلاحقة غياب الحرية الأكاديمية داخل الجامعة المصرية. كما تجلى من قبل البعد السياسى لهذه الأزمة فى إصرار السلطة السياسية على نقل طه حسين من عمادة كلية الآداب إلى وزارة

المعارف بسبب رفضه منح درجة الدكتوراه الفخرية لرئيس الوزراء آنذاك الأمر الذى ترتب عليه استقالة لطفى السيد من رئاسة الجامعة فى ٩ مارس ١٩٣٢ احتجاجاً على هذا التدخل الجائر من جانب السلطة السياسية فى شئون الجامعة والمساس باستقلالها.

هذا وقد شهدت الجامعات المصرية فى نهاية حقبة السبعينيات من القرن العشرين وتواكبا مع سيطرة ثقافة النفط وسعى السلطة السياسية لاستقطاب التيارات الإسلامية وتصفية التيارات اليسارية شهدت هذه الحقبة ظهور الاتجاهات الدينية المتطرفة التى اختزلت جميع القضايا الحيوية للوطن فى بعدين هما الحلال والحرام وقد كان لهذه التيارات انعكاسات سلبية على المناخ الفكرى والأكاديمى داخل الجامعات. وفى نهاية الثمانينات والتسعينيات انفجرت موجات التطرف داخل الجامعات واشتدت رقابة الدولة على الجامعات وأصبح تعيين أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم مرهوناً بموافقة الأمن. كما ازداد تدخل الأمن فى انتخابات أندية أعضاء هيئات التدريس وتعيين رؤساء الجامعات للعمداء بعد أن كان اختيارهم يتم من خلال الانتخابات. ويتجلى التضييق على الحريات الجامعية فى ضرورة الحصول على موافقة الأمن على أسماء المحاضرين الذين يستضيفهم الأساتذة من خارج الجامعة لإجراء لقاءات حوارية مع الطلاب كذلك فى إلغاء التكليف الصادر لبعض المعيدين بسبب اتجاهاتهم وانتماءاتهم الفكرية والسياسية. فضلاً عن التدخل السافر للأمن فى الانتخابات الطلابية.

ثالثاً: مجانية التعليم الجامعى:

يعود لمجانية التعليم العام والجامعى فضل لا ينكر فى الطفرة التعليمية الهائلة التى شهدها المجتمع المصرى خلال الحقب الثلاثة لثورة يوليو. ولولا المجانية لما تعلمت الأغلبية الساحقة من أبناء الريف والطبقات الفقيرة. وإذا كانت مجانية

التعليم الجامعى تعود إلى الحقبة الناصرية (عام ١٩٦١-١٩٦٢) غير أن هناك بعض الظواهر السلبية التى طرأت على المجانية المنصوص عليها دستورياً خلال حقبتى السادات ومبارك ومن أبرز هذه الظواهر الدروس الخصوصية التى انتشرت بصورة وبائية فى مختلف مراحل التعليم الرسمى والخاص. ورغم وعود الحكومات المتعاقبة بالقضاء على هذه الظاهرة الخطيرة إلا أن هذه الوعود لم تتحقق بل تأسست ظاهرة الدروس الخصوصية وأصبحت تشكل شبكات مصالح ذات نفوذ قوى فى المجتمع المصرى. وقد ساعد على استمرار وتفشى هذه الظاهرة تدنى مرتبات المعلمين وأساتذة الجامعات علاوة على إعتماد العملية التعليمية على أسلوب التلقين والحفظ فضلاً عن ضآلة الميزانيات الحكومية المخصصة للتعليم الجامعى. وتتعلق الظاهرة الثانية بنظم التعليم بمصروفات التى استحدثها المجلس الأعلى للجامعات مثل التعليم المفتوح وإنشاء شعب التدريس باللغات الأجنبية ونظام الانتساب الموجه وجميعها تمثل محاولات الدولة للالتفاف حول مجانية التعليم وتصفيتها دون ضجيج وبصورة تدريجية الأمر الذى أسفر عن ظهور فجوة طبقية بين الطلاب الذين يتلقون التعليم الجامعى التقليدى وبين زملائهم طلاب الشعب الأجنبية وكذلك ظهرت بوادر التمايز الاقتصادى بين دخول الأساتذة ودخول زملائهم المشاركين فى التعليم المفتوح وبرامج التدريس باللغات الأجنبية.

ويضاف إلى ما سبق ظاهرة ارتفاع أسعار الكتب الجامعية بمعدلات غير مسبوقة - ولجوء بعض الأساتذة إلى سياسة إجبار الطلاب على شراء مؤلفاتهم رغم ارتفاع أسعارها. كذلك تضاعفت مصروفات الدراسات العليا عدة مرات.

كل هذه الظواهر السلبية أدت إلى تفريغ مجانية التعليم من مضمونها وتحول التعليم الجامعى من خدمة تقدم مجاناً إلى طلاب العلم المؤهلين والراغبين إلى سلعة لا يستطيع الإقدام على شرائها إلا لقادرين مالياً. وهنا يجدر الإشارة إلى الدور الفعال للمؤسسات المالية الدولية منذ بداية التسعينيات فى رسم وصياغة الخيارات

السياسية للتعليم الجامعى والتى استهدفت تخفيض أعداد المقبولين فى التعليم العالى وإلغاء المجانية وضرورة تخلى الدولة تماماً عن دورها فى تمويل التعليم العالى وان تخصص ما تنفقه على التعليم العالى لصالح تدعيم التعليم الأساسى والتوسع فيه بادعاء تحقيق المساواة ومراعاة وصول الدعم لمستحقيه. وقد أصدر البنك الدولى عدة تقارير حول ضرورة مراقبة الحكومة للأداء التعليمى ككل وضرورة إخضاع السياسة التعليمية بمستوياتها المختلفة إلى اليد السحرية للسوق أو اللامركزية. وطرح البنك الدولى أيضاً ضرورة أن يتحمل الطالب الرسوم الدراسية بالكامل فى مرحلة التعليم الجامعى. كما استبعد أى دعم حكومى لنفقات الطلاب غير الدراسية مثل السكن والتغذية والصحة.

رابعاً: أزمة التعليم والبحث العلمى

تشير الدراسات القليلة التى تناولت قضايا البحث العلمى فى مصر إلى تفاقم أزمة البحث العلمى فى الجامعات بسبب ضآلة الميزانية المخصصة للبحوث فضلاً عن أن معظم رسائل الماجستير والدكتوراه وبحوث ترقية الأساتذة غير موجهه لخدمة الأهداف التنموية فى المجتمع. إذ أن أغلب الأنشطة البحثية تستهدف تحقيق منافع فردية مثل الحصول على درجة أكاديمية أو الترقية إلى وظيفة علمية أعلى. كما أن معظم نواب رؤساء الجامعات للبحوث والدراسات العليا يركزون على الدراسات العليا ولا يمنحون البحوث الاهتمام المفترض ولا يسعون لتشجيع البحوث الجماعية بين الأقسام والكليات المتناظرة مستندين إلى الحجة التقليدية التى تتمثل فى ضآلة الميزانيات.

ورغم ضآلة الميزانيات الجامعية المخصصة للبحث العلمى إلا أن الجزء الأكبر منها يذهب للبحوث التطبيقية فى كليات الطب والهندسة والزراعة ولا تنال البحوث الأساسية والبحوث الاجتماعية والإنسانية سوى الفتات وإذا حدث ذلك بالفعل فإنه يندر أن تتم المتابعة والتقويم بالكيفية الواجبة.

ومما يجدر ذكره أن البحث العلمى فى مصر يعتمد على التمويل الحكومى حيث تتحمل الدولة ٨٥٪ من هذا التمويل. وكان من المتوقع مع تبنى سياسة الاقتصاد الحر وخصخصة المشروعات الوطنية أن يتزايد إسهام القطاع الخاص ودور رجال الأعمال والمستثمرين فى تمويل مشروعات البحث العلمى خصوصاً فى قطاع التعليم العالى والجامعى ولكن ذلك لم يحدث. علما بأن نصيب قطاع البحث العلمى فى الجامعات لا يزيد عن ١٧٪ من مجمل الإنفاق الحكومى على البحث العلمى فى مختلف قطاعات الخدمات والإنتاج.

ولذلك يجمع العديد من الباحثين المهتمين بالتعليم الجامعى على إرجاع تدهور مستوى خريجى الجامعات المصرية إلى الخلل الواضح فى العملية التعليمية.

فالنجاح فى الجامعة أصبح شبه أوتوماتيكى، تضخمت قواعد الرفع والرأفة والنقل للفرقة الأعلى لطلاب راسبين فى بعض المقررات، حتى أصبح رفع النتيجة جزءاً من حقوق الطلاب. فى المقابل تم إدخال نظام الفصلين الدراسيين مع الاحتفاظ بتنظيم معقد ومكلف للامتحانات يؤدى إلى اختصار أسابيع الدراسة لحوالى عشرة أسابيع فى كل فصل دراسى، مما لا يتيح للطالب الوقت لهضم المقررات والعمل الجاد لينجح بمجهوده هو. كل هذه الإجراءات جاءت "بقرارات سياسية" أو نتيجة "لقرارات سياسية".

ورؤساء الجامعات (المعينون)، رغم كونهم أساتذة جامعيين. إلا أنهم يتبعون التعليمات السياسية التى تصدر لهم على حساب منطق العلم والتخصص.

أيضاً يستحيل فى النظام الحالى تطوير أو تعديل المناهج بشكل مستمر، إذ يتطلب أى تعديل فى اللوائح الداخلية للدراسة فى الكليات أن يوافق عليها المجلس الأعلى للجامعات ووزير التعليم العالى.

خامساً: الحركة الطلابية

تتميز الحركة الطلابية فى الجامعات المصرية بتاريخ وطنى مرموق حيث شارك منذ ميلاد الجامعة الأهلية ١٩٠٨ جموع الطلاب الجامعيين فى الحركات الوطنية المطالبة بالاستقلال والسيادة الوطنية والتغيير الاجتماعى. فقد كان الطلاب فى مقدمة الطلائع الثورية فى ثورة ١٩١٩ وانتفاضة الطلبة عام ١٩٣٥ والانتفاضة الكبرى للطلبة والعمال عام ١٩٤٦ كما تصدروا صفوف الفدائيين فى الكفاح المسلح ضد الاحتلال البريطانى فى قناة السويس عام ١٩٥١ وسجلوا مسيرة ذاخرة بالبطولات والشهداء. وهناك مفارقة تستحق التأمل تتمثل فى التباين الملحوظ بين موقف القيادة السياسية الناصرية التى وافقت عام ١٩٦٨ على إصدار اللائحة الطلابية التى تتيح للطلاب حق العمل السياسى وذلك عقب المظاهرات التى قام بها طلاب الجامعات احتجاجاً على الأحكام الصادرة بشأن من تسببوا فى نكسة يونيو ١٩٦٧ فيما انعكس الوضع عقب العبور العظيم بإعلان سياسة الانفتاح الاقتصادى ثم مشاركة الطلاب فى مظاهرات يناير ١٩٧٧ احتجاجاً على غلاء الأسعار فى الانتفاضة الشعبية التى أطلق عليها السادات (انتفاضة الحرامية) وكان عقابهم صدور اللائحة الطلابية الحالية عام ١٩٧٩ والتى استهدفت حرمان الطلاب وتجريدهم من حقوقهم فى العمل السياسى ووضعهم تحت وصاية الأساتذة ورقابة الأمن وأصبح النشاط السياسى والثقافى الجاد محظوراً فى الجامعات منذ ذلك الوقت. وتركت الساحات الجامعية لنشاط الجماعات الإسلامية وكانت المحصلة ظهور أجيال من الشباب الجامعى التائه المفتقر للوعى والانتماء والذى يتطلع إلى فرصة الهجرة من الوطن بأى وسيلة. ولا شك أن التدخلات السياسية والأمنية التى تستهدف تعقيم النشاط الطلابى ومحاصرة حرية التعبير داخل الجامعات قد أدت إلى انحسار النشاط الطلابى وعزوف الطلاب عن المشاركة فى الإنتخابات التى تحسم فى الغالب لصالح الطلاب المنتمين للحزب الحاكم ومن ثم

أصبحت الجامعات بلا روح وطلابها يدورون طوال يومهم وراء جمع الملخصات ونماذج الامتحان بحثاً عن نجاح دون فكر.

جماعة ٩ مارس:

لمواجهة التحديات والاشكاليات التى يعانى منها التعليم الجامعى بادرت مجموعة من أساتذة الجامعات فى خريف ٢٠٠٣ لتأسيس مجموعة العمل من أجل استقلال الجامعات – ٩ مارس وهى مجموعة غير رسمية وليس لها إدارة أو رئاسة وإنما يتفق أفرادها على أسلوب العمل فيما بينهم ويدعى للمشاركة فيها أعضاء هيئات التدريس المهتمين باستقلال الجامعات بغض النظر عن توجهاتهم السياسية. وتعمل هذه المجموعة على تدارس كافة القضايا والمشكلات المتعلقة باستقلال الجامعات فى اجتماعات غير دورية تعقد داخل الجامعات ونواديها كما تتخذ الإجراءات اللازمة للدفاع عن الأعراف والقيم الجامعية والحقوق المهنية والأكاديمية للأساتذة والطلاب والتنديد بأى مساس بها وتنظم المجموعة منذ عام ٢٠٠٤ احتفالاً سنوياً بيوم استقلال الجامعة يوم ٩ مارس من كل عام وذلك فى ذكرى استقالة أحمد لطفى السيد من رئاسة الجامعة المصرية فى ٩ مارس ١٩٣٢ احتجاجاً على قرار الحكومة بنقل طه حسين إلى وزارة المعارف دون موافقة الجامعة.

وتصدر المجموعة نشرات غير دورية عن انتهاكات الحريات الأكاديمية والتدخلات الأمنية فى الجامعة كما تنظم وقفات احتجاجية ومسيرات سلمية للمطالبة بضمانات استقلال الجامعات وتأكيد الحقوق المهنية والأكاديمية للأساتذة وحقوق الحركة الطلابية.